العرب
الإثنين 2019/12/09
السنة 42 العدد 11553

حرية الصحافة وهم كشفت زيفه الاحتجاجات في لبنان

السلطات عاجزة عن محاسبة المعتدين على الصحافيين

ريما حمدان: شعار المحطة هويتنا

منذ عقود يعتبر لبنان بلدا يتمتع بحرية التعبير والصحافة خصوصا عند مقارنته بجيرانه، لكن اليوم يتعرض الصحافيون اللبنانيون لشتى أنواع الانتهاكات والتهديدات خلال تغطيتهم الاحتجاجات الشعبية ضد الفساد الحكومي التي انطلقت في أكتوبر الماضي، وباتت تصنّف وسائل الإعلام كما السياسة، إما مع وإما ضد وعليها تحمّل مسؤولية هذا التصنيف.

بيروت – يواجه الصحافيون اللبنانيون تهديدات ومضايقات واسعة النطاق في عملهم، بما في ذلك الإهانات اللفظية والجسدية، وحتى تهديدات بالقتل، خلال عملهم في تغطية الاحتجاجات المناهضة للفساد الحكومي، على الرغم من السمعة الجيدة لحرية التعبير في لبنان.

واندلعت المظاهرات اللبنانية في 17 أكتوبر بسبب تدهور الاقتصاد والوضع المعيشي، والتي تطورت بسرعة لتصبح المطالب الإطاحة بالنخبة السياسية الحاكمة بأكملها، ولأن وسائل الإعلام المحلية تمثّل غالبيتها المصالح الطائفية التي يتطلع المتظاهرون إلى الإطاحة بها، بات يتم التعامل معها على أنها إما مؤيدة وإما معادية للاحتجاجات، مع شعور بعض الصحافيين أن الضغوط عليهم تجبرهم على ترك عملهم بسبب الخلافات حول التغطية الإعلامية.

نوال بري:
لبنان هو بلد الحريات، كيف يمكن لصحافي أن يعمل وهو يتعرض للضرب والإذلال

وربما يبدو هذا الواقع مفاجئا، إذ لطالما اعتبر لبنان بلدا مثالا للصحافة الحرة في العالم العربي، منذ عقود. إذ أنه رغم السياسة اللبنانية المنقسمة، كان لدى العاملين في مجال الإعلام نطاق واسع للتعبير بحرية عن آرائهم، على عكس الدول الأخرى في المنطقة حيث تخنق الدولة وسائل الإعلام.

وجاءت الاحتجاجات اللبنانية لتغيّر هذه النظرة، حيث بدأت مضايقة الصحافيين منذ اندلاعها. فتعرضت نوال بري مراسلة تلفزيون "إم.تي.في"، لهجوم في وسط بيروت من قبل أنصار حزب الله وحلفائه الذين حطموا الكاميرا وسرقوا الميكروفون الذي كانت تمسك به وبصقوا عليها وركلوها في ساقها.

وتقول بري، "لبنان هو بلد الحريات والديمقراطية، كيف يمكن لصحافي أن يعمل وهو يتعرض للضرب والإذلال؟".

ويُنظر إلى قنوات تلفزيونية مثل "إم.تي.في" على أنها تدعم مطالب المحتجين بإسقاط النظام السياسي الطائفي في لبنان لإنهاء عقود من الفساد وسوء الإدارة. وتعرض المحطات التلفزيونية والصحف المنافسة، الاحتجاجات وتصفها بالمؤامرات المزعومة لتقويض حزب الله وحلفائه. والعديد من هذه المنابر يديرها حزب الله والتيار الوطني الحر للرئيس ميشال عون ورئيس حركة أمل البرلمانية، نبيه بري. وتقوم هذه المحطات بانتظام بشجب المتظاهرين بسبب إغلاقهم الطرق، وتصفهم بأنهم "قطاع طرق".

وترى نوال بري، أن وضع البيئة الإعلامية تدهور مع استمرار الاضطرابات. وفي ليلة 24 نوفمبر، بينما كانت تغطي الصدامات بين المتظاهرين وأنصار حزب الله وحركة أمل على طريق مركزي في بيروت، طاردها أنصار الجماعات الشيعية إلى مبنى اختبأت به حتى جاءت الشرطة ورافقتها. وقالت بري "كنت أقوم بعملي وسأواصل القيام بذلك. لقد مررت بفترات أسوأ وتمكنت من التغلب عليها"، مضيفة أنها تأخذ استراحة قصيرة من العمل بسبب ما مرت به مؤخراً.

كما استهدف أنصار حزب الله الإعلامية ديما صادق، التي استقالت الشهر الماضي من عملها كمذيعة في قناة "إل.بي.سي"، وألقت باللوم في ذلك على مؤيدي حزب الله لسرقة هاتفها الذكي أثناء تصوير الاحتجاجات، وقالت إن المضايقات أعقبتها إهانة وتهديد بالمكالمات الهاتفية لأمها، التي أصيبت بجلطة دماغية نتيجة للإجهاد.

وتقول صادق، التي تنتقد حزب الله، "لقد اتخذت قرارًا بأن أكون جزءًا من الاحتجاجات، وأن أتابعها. لقد كنت أنتظر هذه اللحظة طيلة حياتي، وكنت دائماً ضد النظام السياسي والطائفي والفاسد في لبنان"، مضيفة أنها تعرّضت للتنمّر الإلكتروني طوال السنوات الماضية.

وتابعت، بعد فترة من مشاركتها في مظاهرة بوسط بيروت "أعرف جيدًا أن هذا سيكون له تداعيات على حياتي الشخصية والمهنية. لكنني سأذهب إلى النهاية بغض النظر عن الثمن".

كما استهدف محتجون، الصحافيين الذين يكتبون في منافذ موالية للحكومة. فقد قام عمال محطة "أو.تي.في" التلفزيونية الموالية لعون بإزالة الشعارات الخاصة بهم من المعدات لفترة وجيزة أثناء تغطية المظاهرات لتجنّب الإساءة اللفظية والجسدية.

وقالت ريما حمدان، صحافية بقناة "أو.تي.في" "لقد أدّت حركة الاحتجاج إلى قلب حياتنا رأسًا على عقب"، حيث ضربت أحد الرجال في المظاهرات على يده بعد أن وجّه إصبعه الأوسط إليها. وقالت إن شعار المحطة "هو هويتنا على الرغم من أنه في بعض الأحيان كان علينا إزالته من أجل سلامتنا".

ويقول أيمن مهنا، مدير مؤسسة سكايز للرقابة الإعلامية في بيروت "يحدث هذا كثيرًا في لبنان لأن بعض المؤسسات الإعلامية مسيّسة. لا أحد يرى المؤسسات الإعلامية كما هي بل يعتبرونها تمثّل المجموعة السياسية التي تمتلكها".

وأضاف مهنا "المشكلة الأكبر في ما يتعلق بهذه الانتهاكات هي عدم وجود عقوبة". وأضاف أن السلطات عادة ما تفشل في التصرّف حتى عندما تحدّد هوية من يقف وراء الهجمات على الصحافيين.

كما أدّت تغطية الاحتجاجات إلى استقالة عدد من الصحافيين في واحدة من أبرز الصحف اللبنانية، وهي الأخبار التي تعتبر قريبة من حزب الله، ومحطة "الميادين" التلفزيونية، التي تتماشى بشكل وثيق مع سياسات إيران وسوريا.

وقالت جوي سليم، التي استقالت من منصب كاتب الثقافة في صحيفة الأخبار بعد أكثر من خمس سنوات، إنها فعلت ذلك بعد شعورها "بخيبة أمل" من التغطية اليومية للمظاهرات. وأصدرت سليم مقطع فيديو نشر على وسائل التواصل الاجتماعي سخرت فيه من أولئك الذين يتهمون المتظاهرين بأنهم عملاء أميركيون.

واستقال أيضا سامي كليب، وهو صحافي لبناني بارز له العديد من المتابعين في الشرق الأوسط، من قناة "الميادين" الشهر الماضي. وقال إن السبب وراء استقالته هو أنه "أقرب إلى الناس من السلطات". وذكر كليب "الإعلام اللبناني يشبه السياسة في لبنان حيث يوجد انقسام بين محورين: أحدهما يدعم فكرة نظرية المؤامرة، والآخر يدعم حركة الاحتجاج بالكامل بمزاياها وعيوبها".

أبوظبي تقود التحول للمستقبل الرقمي

أبوظبي – أكد عمر بن سلطان العلماء، وزير الدولة للذكاء الاصطناعي الإماراتي، أن الإمارات ستكون قائدة ورائدة في مجال الذكاء الاصطناعي، ويجب أن يتم تقديم الدعم للمواهب الوطنية.

واستعرض بن سلطان العلماء، في كلمته خلال الجلسة الافتتاحية، في قمة "المستقبل الرقمي 2019"، أبرز ملامح تجربة الإمارات في مجال تبنّي تقنيات الذكاء الاصطناعي.

وتحتضن العاصمة الإماراتية أبوظبي على مدى يومين، النسخة الأولى لقمة المستقبل الرقمي تحت شعار "تمكين حكومات المستقبل"، بهدف تبادل المعارف واستكشاف طرق التعاون المتبادل في قطاع التحول الرقمي.

ويشارك 1500 من كبار المسؤولين وصنّاع القرار وأكثر من 70 متحدثاً، بالإضافة إلى مشاركة نحو 33 شركة عالمية، لاستشراف مستقبل التحول الرقمي في القطاعين الحكومي والخاص.

وشهد اليوم الأول للقمة حضورا مكثفا، بحضور العديد من الشخصيات البارزة التي مثل هايدن ستافورد، نائب رئيس شركة مايكروسوفت لحلول الأعمال التجارية

وتحدث ستافورد عن تجربة مايكروسوفت في التحول الرقمي، مؤكداً أن التحول الرقمي رحلة ليس لها حدود ترتكز على دراسة اتجاهات أفكار المستخدمين.

ومن خلال عرض توضيحي، شرح المؤلف جيرد ليونارد أحد مستشرفي عالم الإعلام الرقمي الذي أصدر كتاب "التكنولوجيا في مقابل الإنسانية"؛ الفرص والتحديات التي تنتظر التحول الرقمي في السنوات العشر القادمة، كما سلّط الضوء على تصوره لما سوف تكون عليه حكومة المستقبل.

وتناقش القمة أربع نقاط رئيسية للتحول الرقمي وهي البيانات، الأمن الرقمي، تجربة المتعاملين في الخدمات الحكومية، وأحدث الحلول التقنية المبتكرة، في حين أن فعاليتها ستتناول أربعة مسارات رئيسية تشمل مستقبل البيانات، ومستقبل الأمن الرقمي، مستقبل التكنولوجيا، ومستقبل التجربة الخدمية في القطاع الحكومي.

من جهتها أوضحت الدكتورة روضة السعدي مدير عام هيئة أبوظبي الرقمية أن العاصمة أبوظبي تستضيف منتدى رقميا مميزا يوفر منصة عالمية تجمع قادة الفكر في المجال الرقمي وصناع القرار والضيوف رفيعي المستوى من القطاعين العام والخاص لتبادل الأفكار والرؤى معهم.

وقالت السعدي إن العاصمة أبوظبي تلعب دوراً مهماً وفعّالاً في التحول للمستقبل الرقمي.

وأضافت "ستتاح لجميع المشاركين فرصة الدخول في مناقشات هامة وتبادل التجارب والمعارف في إطار مساعينا لتحسين الخدمات الحكومية لحكومة أبوظبي والمشاركة الفعّالة في تطوير نموذج العمل الحكومي في جميع حكومات العالم".

قمة المستقبل الرقمي ستساهم في إيجاد تعاون مباشر بين القطاع الأكاديمي والمواهب الشابة والخبراء الدوليين

وتتضمّن فعاليات اليوم الثاني جلسة نقاشية تضم نخبة من كبار المسؤولين وتركز على تمكين الشباب من الانخراط في نقاشات مع القادة والخبراء حول المعرفة الرقمية وتطوير القدرات التنافسية في مجال استخدام التكنولوجيا، فضلا عن التعرّف على أبرز تطوّرات مستقبل قطاع التحوّل الرقمي.

وستسهم هذه القمة في إحداث تعاون مباشر بين القطاع الأكاديمي والمواهب الشابة والخبراء الدوليين.

ويقام على هامش القمة معرض تكنولوجي يضم أكثر من 33 من كبار الشركات العالمية في مجال التقنية والتي تعرض أحدث الحلول المبتكرة التي تساعد الهيئات والشركات في دعم جهود التحوّل الرقمي.

الإمارات ستكون رائدة في مجال الذكاء الاصطناعي

مجلس النواب التونسي يتراجع عن منع الصحافيين من عبور أبوابه

الصحافيون يعودون إلى البرلمان

تونس – أكد مجلس النواب التونسي أنه سمح للإعلاميين بدخول البرلمان وممارسة عملهم بصفة اعتيادية، وذلك حرصا منه على مواصلة سياسة الانفتاح على وسائل الإعلام ودعم حرية الصحافة، وذلك بعد تداول أنباء عن منع الصحافيين من دخول مقر البرلمان، ما أثار ضجة وانتقادات عديدة.

واشتكى صحافيون صباح السبت من منعهم من الدخول إلى المجلس لمتابعة الاعتصام الذي تخوضه كتلة الحزب الدستوري الحر بقاعة الجلسات، وإخلاء القاعة تنفيذا للقرار الذي اتخذه مكتب المجلس الجمعة، بدعوى عدم وجود نشاط في المجلس، ولم يتمكن الصحافيون من الحصول على أي تفسير بخصوص هذا المنع.

وقال مجلس النواب في بيان السبت إن جدول أعمال المجلس، لم يتضمن أي نشاط لأي هيكل من هياكله حتى تتم دعوة الإعلاميين إلى مواكبته أو تغطيته وفق الإجراءات المعمول بها.

وأوضح في بيانه، أن الوضع الدقيق الذي تشهده المؤسسة البرلمانية هذه الأيام (في إشارة إلى الاعتصام الذي تنفذه كتلة الحزب الدستوري الحر منذ ليلة الثالث من ديسمبر الجاري بقاعة الجلسات العامة)، استوجب اتخاذ تدابير استثنائية لدخول المجلس، مما حال دون تمكن الإعلاميين من القيام بمهامهم.

النقابة العامة للإعلام:
منع الصحافيين من دخول البرلمان يعد الأول في تاريخ المجلس وسابقة غريبة وخطيرة

وقام وفد عن النقابة الوطنية للصحافيين التونسيين، بعقد اجتماع مع وفد عن رئاسة المجلس، رفضت فيه النقابة قرار منع الصحافيين من دخول البرلمان واعتباره "خطوة خطيرة إلى الوراء في مجال حرية الصحافة، وتكريسا لسياسة التعتيم التي ينتهجها القائمون على إدارة المجلس، وضربا لجوهر حق المواطن في الحصول على المعلومة، وإعلان نوايا لضرب حرية العمل الصحافي".

وعبرت النقابة، في بيان لها، عن رفضها لهذه الممارسات "التي تحيل إلى العودة إلى مربع الاستبداد وقمع الحريات"، مضيفة أن المستشار السياسي لرئيس المجلس، قدم اعتذارا باسم رئاسة المجلس للنقابة والصحافيين، وتعهد بتسهيل عملهم وعدم تكرار منعهم من القيام بعملهم.

كما أعربت النقابة العامة للإعلام، في بيان لها أيضا السبت، عن عميق انشغالها واستيائها لهذا التصرف من إدارة مجلس نواب الشعب، معتبرة أن ما جرى يمثل "خطوة إلى الوراء وضربة لحرية الإعلام وحق الإعلاميين للنفاذ إلى المعلومة".

وأكدت أن هذا المنع يعد "الأول في تاريخ المجلس وسابقة غريبة وخطيرة تتطلب توضيحات من مجلس نواب الشعب"، مطالبة بالاعتذار للإعلاميين وتقديم توضيحات حول أسباب المنع غير القانوني، ومحذرة من أي محاولات لضرب حرية الإعلام أو منع الإعلاميين من ممارسة مهنتهم بكل حرية بعيدا عن الضغط والتوظيف والتعتيم.